عن الاشتراكية العلمية
وقوانينها الأساسيّة *

د. خضر زكريّا **

١ -

منذ قرون طويلة طرحت أفكار سميت، أو سمت نفسها، اشتراكية. وحتى اليوم ما تزال تظهر مذاهب ونظريات وحركات وأحزاب ودول... تسمي نفسها اشتراكية وتجري في العديد من البلدان تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية توصف بالاشتراكية.

والسؤال الذي يحاول هذا البحث الإجابة عنه هو: متى تكون النظرية أو المذهب أو الحركة أو الحزب أو الدولة... اشتراكية حقاً، ومتى يمكن تسمية التحولات التي تجري في مجتمع ما بأنها اشتراكية؟

أسارع إلى القول إن مثل هذه المحاولة شائكة تكتنفها صعوبات منهجيّة عديدة:

أولاً: قد يقال إن التسميات مسألة اصطلاحية، وإن لكل صاحب نظرية أن يسميها كما يشاء. غير أن هذا إذا صحّ في النظريات التأملية المجردة لا يصح في النظريات العلمية، النظريات التي تعبر عن ظاهرات وعلاقات موجودة في الواقع، وتجد تحققها في الممارسة العلمية. فالمصطلح الاجتماعي العلمي هو ما يعبر عن عنصر أو ظاهرة أو علاقة موجودة في الواقع المادي وجوداً موضوعياً، وتتبين صحة النظرية الاجتماعية، أي علميتها، عند تطبيقها في الواقع الاجتماعي. «فلأجل تحويل الاشتراكية إلى علم كان ينبغي قبل كل شيء وضعها على صعيد واقعي»[1] كما يقول انجلز.

هكذا صارت الاشتراكية علماً عندما خرجت من إطار التأملات المجردة، والتمنيات والرغبات غير القابلة للتحقيق، وانطلقت من دراسة واقع المجتمعات البشرية فكشفت عن علاقاتها الجوهرية، وبينت قوانين حركتها وارتقائها من مرحلة إلى أخرى وصولاً إلى الاشتراكية. وتأكدت صحة النظرية عندما

(*) محاضرة ألقيت أمام «الندوة الفكرية الثالثة حول الطريق العربي إلى الاشتراكية» التي نظمها مكتب الاعداد الحزبي في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، آذار 1988.

(**) استاذ في القسم الفلسفة ـ جامعة دمشق.

جرى تطبيقها الخلّاق في مجتمعات يتزايد باستمرار عددها ويتعاظم جبروتها وتأثيرها على مجرى التاريخ العالمي.

ثانياً: ومع ذلك لا بد من الانتباه إلى أن الواقع الاجتماعي متغير باستمرار.

إن تاريخ المجتمع البشري سيل من الأحداث المتواصلة التي لا تنقطع، وهذا يصح أكثر ما يصح على العصر الراهن، العصر الذي ظهرت فيه الاشتراكية العلمية، عصر انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية. إن التطورات العاصفة في ميادين العلم والتكنولوجيا والانتاج والحياة الاجتماعية اليومية وأنماط السلوك والقيم وغيرها من جوانب الحياة الاجتماعية تشمل جميع أنحاء الكرة الأرضية، وتؤثر، وإن بدرجات متفاوتة، على كل المجتمعات.

فكيف يمكن الحديث عن نظرية علمية ثابتة لهذا العالم المتغير؟

إن نظرية الاشتراكية العلمية هي على وجه التحديد نظرية السيرورة التاريخية المعاصرة كما يقول مهدي عامل، نظرية الانتقال من الرأسمالية وما قبل الرأسمالية إلى الاشتراكية. وكما أن عملية الانتقال هذه متواصلة متجددة فإن نظريتها متواصلة متجددة أيضاً. إن مفاهيم الاشتراكية العلمية ومقولاتها ليست معطى ثابتاً جامداً لا يتغير ولا يتطور بل إن عملية انتاج النظرية الاشتراكية العلمية وانتاج أدواتها المعرفية يجب أن تظل متواصلة متجددة[2]. ومتى توقفت هذه النظرية عن التطور تخلفت عن الواقع الاجتماعي المتطور الذي تعبر عنه وفقدت قوتها ومصداقيتها فقدت علميتها.

ثالثاً: ولكن، ألا توجد في هذا السيل المتدفق من الأحداث قانونيات عامةً ثابتة؟

نعم بكل تأكيد. وإلّا لكان العلم الاجتماعي كله مستحيلاً. ومهمة النظرية الاجتماعية الكشف عن هذه القانونيات العامة الثابتة ضمن التغيرات الاجتماعية المتواصلة.

من المعروف، على سبيل المثال، أن تغيرات هائلة الحجم والاتساع حصلت في المجتمعات الرأسمالية: انتقلت القوى الانتاجية من التعاون البسيط والمانيفاكتورة إلى الآلات الصناعية (مع العمل اليدوي) ثم إلى الآلات الاوتوماتيكية (التي لا تحتاج إلّا إلى المراقبة)، وتركز الرأسمال أكثر فأكثر فجرى الانتقال من المزاحمة الحرة إلى الاحتكار ثم إلى الشركات متعددة الجنسيات، ولم تعد الرأسمالية نظاماً وطنياً/ محلياً/ خاصاً ببلدان معينة بل تحولت إلى منظومة عالمية واحدة يستغل عدد قليل من بلدانها جميع البلدان الأخرى، وتحسن وضع الطبقة العاملة في مركز هذه المنظومة فخفضت ساعات العمل وتحسنت شروطه وارتفعت أجوره وحصل العمال على ضمانات اجتماعية واسعة النطاق، وتقدمت تقدماً كبيراً وسائل الحياة المعيشية اليومية للناس... إلى غير ذلك من التغيرات المتواصلة في جميع ميادين الحياة الاجتماعية في تلك المجتمعات.

أين هي السنن أو القانونيات الثابتة في كل هذه التغيرات؟

لعل أهم هذه القانونيات، قانون القيمة الزائدة الناجمة عن استخدام الرأسمال للعمل المأجور، والتناقض المتعاظم أبداً بين الطابع الاجتماعي للقوى المنتجة والشكل الخاص للتملك.

وهذه السنن العامة الملازمة للرأسمالية تتجلى بأشكال متعددة في المراحل المختلفة، والشروط الاجتماعية ـ الاقتصادية المختلفة. ونظرية الاشتراكية العلمية تتوقف عند هذه السنن العامة بالذات. يقول انجلز «إن هذين الاكتشافين العظيمين ونعني بهما المفهوم المادي للتاريخ، والكشف عن سر الانتاج

الرأسمالي بواسطة القيمة الزائدة، إنما نحن مدينون بهما لماركس، فبفضل هذين الاكتشافين أصبحت الاشتراكية عِلْماً»[3].

رابعاً: بموجب الفهم المادي للتاريخ تفرز درجات أصيلة نوعياً في تطور المجتمعات البشرية بحيث تميز المجتمعات التي تمر في درجة واحدة من هذه الدرجات (التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية) خصائص مشتركة وقانونيات عامة تعبر عما هو عام وجوهري ونموذجي في حياة هذه المجتمعات. ألا يتعارض هذا مع الحقائق المعروفة من أن الحدث التاريخي الاجتماعي فريد لا يتكرر، وأن لكل مجتمع بشري، لكل أمة وكل شعب خصائص فريدة أصيلة تميزه عن غيره، خصائص تكونت عبر التاريخ الطويل الخاص بكل من هذه المجتمعات؟

لنقارن مثلاً بين المجتمعين الفرنسي والأميركي: إن سيطرت الاحتكارات في فرنسا أقل حدة منها في الولايات المتحدة، ودرجة التقدم التكنولوجي فيها أقل، وما تزال نسبة أكبر من العاملين فيها تعمل في الانتاج الصغير، وأحزاب اليسار في فرنسا قوية جداً، والطبقة العاملة الفرنسية على درجة أعلى من الوعي والتنظيم والقدرة على التدخل في الحياة السياسية للبلاد، والحركة الثقافية أكثر نشاطاً وتنوعاً، واهتمام الفرنسيين بالشؤون العامة أكبر، وحسهم الديمقراطي أشد، والأسرة الفرنسية أكثر تضامناً، والقيم الأخلاقية أشد رسوخاً... الخ.

فهل يمكن الحديث عن تشكيلة واحدة يعيشها المجتمعان الفرنسي والأميركي؟

نعم إن كل ما قيل عن اختلاف المجتمعين صحيح، وهذه هي الخصائص الفريدة الأصيلة المميزة لكل مجتمع ملموس. غير أن ما هو مشترك وعام وجوهري بين المجتمعين هو أن نمط الانتاج الرأسمالي الاحتكاري هو السائد في كل منهما، والطبقة البرجوازية الاحتكارية الكبرى تسيطر على الحكومة والجيش والشرطة وأجهزة الأمن والأجهزة الادارية وتملك أكبر عدد من مؤسسات النشر والصحافة والاعلام، وبالتالي تلعب الدور الأكبر في توجيه الرأي العام والتأثير في القيم الثقافية والأخلاقية وغيرها. وهذا معنى القول إن الولايات المتحدة وفرنسا تعيشان ضمن تشكيلة اجتماعية واحدة هي الرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية.

وهذا هو ما يعبر عنه بديالكتيك العام والخاص في الفهم المادي للتاريخ.

- 2 -

الاشتراكية العلمية إذن هي علم بناء المجتمع الاشتراكي. وهي بهذا المعنى الواسع منظومة الأفكار الفلسفية والاقتصادية والسياسية التي وضعها كارل ماركس وفريدريك انجلز وطورها فلاديمير ايليتش لينين، كما ساهم ويساهم في إغنائها وتطويرها عدد كبير من المفكرين الماركسيين من مختلف أنحاء العالم منذ ظهورها وحتى الآن.

ومنظومة الأفكار هذه المسماة «الماركسية»، أو «الماركسية اللينينية» كل لا يتجزأ. هي في كليتها، في وحدة أقسامها المكونة تقدم التصور الشامل لمسائل التحويل الثوري للمجتمع وتشكل الأساس النظري للنضال من أجل بناء المجتمع الاشتراكي.

غير أن كلاسيكي الماركسية استخدموا مصطلح «الاشتراكية العلمية»، بمعنى أضيق، بمعنى القسم الثالث المكون للماركسية (اضافة للفلسفة والاقتصاد السياسي). فانجلز في «انتي دوهرينغ» يفرز الاشتراكية العلمية كقسم مكون للنظرية التي وضعها ماركس، بالتعاون معه. كما يبحث لينين في مقالته «مصادر الماركسية الثلاثة وأقسامها الثلاثة» وكارل ماركس

في الاشتراكية العلمية كأحد الأقسام المكونة للماركسية.

في هذا القسم يعالج كلاسيكيو الماركسية المسائل التالية: النضال الطبقي للبروليتاريا، الثورة الاشتراكية، ديكتاتورية البروليتاريا، استراتيجية وتكتيك الحركة العمالية والاشتراكية، حركة التحرر الوطني، مسائل التحويل الاشتراكي للعلاقات الانتاجية وبناء المجتمع الاشتراكي والشيوعي. وقد أثرت تجربة البناء الاشتراكي في الدول الاشتراكية، وتجربة نضال الشعوب المستعمرة من أجل استقلالها وتحررها، وتجربة نضال الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، أثرت علم الاشتراكية بالكشف عن القانونيات المتجددة لحركة النضال المتواصلة من أجل بناء المجتمع الاشتراكي.

هكذا يمكن تعريف الاشتراكية العلمية بأنها «العلم الذي يبحث في قانونيات الصراع الطبقي للبروليتاريا والثورة الاشتراكية وبناء الاشتراكية والشيوعية»(*) وهو يعالج مجموعتين أساسيتين من المشكلات: 1 ـ الدور التاريخي العالمي للطبقة العاملة، وشروط وأشكال نضالها الطبقي من أجل انتصار الثورة الاشتراكية،

2 ـ قانونيات طرق وأساليب بناء الاشتراكية والشيوعية[4].

وتعتمد نظرية الاشتراكية العلمية، على الفلسفة والاقتصاد السياسي الماركسيين، فبدون المادية الديالكتيكية والتاريخية، وبدون النظرية الاقتصادية الماركسية لم يكن ممكناً تحويل الاشتراكية من طوبى (أو توبيا) إلى علم. إن نظرية الاشتراكية العلمية هي استنتاج منطقي ضروري لفلسفة ماركس ونظريته الاقتصادية. وفي الوقت ذاته لا تكتمل الفلسفة والاقتصاد السياسي الماركسيين، ولا تتحقق أغراضهما التاريخية، بدون نظرية الاشتراكية العلمية(**).

- 3 -

«جميع الأمم ستصل إلى الاشتراكية، هذا أمر حتمي. ولكنها لن تصل جميعها على صورة واحدة، بل ستحمل كل منها ما تنفرد به: هذا الشكل أو ذاك من أشكال الديمقراطية، هذا المظهر أو ذاك من مظاهر دكتاتورية البروليتاريا، هذه السرعة أو تلك في تحويل مختلف وجوه الحياة الاجتماعية على أسس الاشتراكية»[5].

(*) في معظم الأدبيات الماركسية تعتبر «الاشتراكية» المرحلة الأولى (بعد المرحلة الانتقالية) و«الشيوعية» المرحلة الثانية لتشكيلة اجتماعية واحدة هي التشكيلة الاشتراكية أو الشيوعية. وفي بعض تلك الأدبيات تعتبر كل منهما تشكيلة مستقلة. وقد استخدم ماركس وانجلز مصطلح «الاشتراكية العلمية» بينما استخدم لينين ومن بعده مصطلح «الشيوعية العلمية» اضافة للمصطلح الأول لأداء المعنى ذاته.

(**) الفلسفة الماركسية (المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية) هي علم القوانين الأعم لتطور الطبيعة والمجتمع والتفكير الانساني. والمادية التاريخية تبحث أيضاً في مسائل بناء المجتمع الاشتراكي ولكن من منطلقاتها الفلسفية العامة. هي تتناول بالبحث العلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي، القوى المحركة للتقدم الاجتماعي، تطور أشكال الوعي الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي وما شابه. غير أن المادية التاريخية، كعلْم فلسفي، لا تتناول بالبحث مسائل ملموسة مثل طرق وأشكال الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية في مجتمع معين، وشروط تاريخية معينة.

أما الاقتصاد السياسي فيعالج قوانين انتاج وتوزيع الخيرات المادية في كل من العصور التاريخية، ويبحث في «الآلية الاقتصادية» لاستبدال تشكيلة اجتماعية اقتصادية بأخرى، ويشرح الحتمية القانونية الاقتصادية لانتهاء الرأسمالية والانتقال إلى الاشتراكية. كما يتناول الاقتصاد السياسي أيضاً مسائل البناء الاشتراكي، ولكنه، بحكم موضوعه الخاص، يقتصر على البحث في القضايا المتعلقة بالانتاج والتبادل والتوزيع.

هـذا القـول المعـروف للينـين يعيـدنـا إلى سؤالنـا الأصلي:

كيف نفهم ديالكتيك العام والخاص في مسائل البنـاء الاشـتراكي في العصر الحاضر؟ مـا هي السنن العامـة التي تحكم كل بناء اشتراكي، بغض النظر عن الزمان والمكان والخصائص القـومية والتاريخية للشعوب، ومـا هي خصائص البناء الاشتراكي المتعلقة بكل حالة على حدة؟ بكلام آخر **ما هي هـذه الاشتراكيـة، العامـة، الـواحدة، التي ستصـل إليهـا جميـع الشعـوب بغض النـظر عن الطرق المختلفـة المؤدية إليهـا والخصـائص المميزة لكل منها؟**

يكمن جوهر الاشتراكية في الغاء استغلال الانسان للإنسان، الأمر الذي يتحقق عن طريق تصفية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وإقامة الملكية الاجتماعيـة لهذه الـوسـائـل، وبكلمـة أعم إقـامـة عـلاقـات الانتـاج الاشتراكية. وهذه العملية لا يمكن أن تتم إلّا باستلام ممثلي الطبقـة العاملة وحلفـائها من الفـلاحـين وبقيـة الكـادحـين للسلطة السيـاسيـة. وسـأركـز البحث في هـاتـين المسـألتـين الجـوهـريتـين: عـلاقـات الانتـاج الاشتراكية والسلطة السياسية الاشتراكية.

علاقات الانتاج الاشتراكية:

عـلاقات الانتـاج هي «جملة العـلاقـات المـاديـة ـ الاقتصـادية التي تتكـون بين النـاس في سيـاق عمليـة الانتـاج الاجتماعي، وحـركـة المنتـوج الاجتـماعي من الانتـاج إلى الاستهـلاك»[6]. وهـذه العـلاقـات هي أشكـال للتوسط بـين النـاس وبـين أدوات ووسـائـل العمـل. فالنـاس يستخدمـون الانتاج ضمن أشكـال محـددة تـاريخيـاً تستنـد قبـل كـل شيء إلى عـلاقـات الملكية، ففي كل مجتمع معين تشكل علاقات الانتاج مجموعة معقدة تشتمل على علاقـات النـاس في عمليـة الانتـاج المبـاشرة وعـلى مختلف أشكـال التـقسـيم الاجتماعي للعمل والتبادل الاجتماعي للنشـاط، وعلى علاقات خاصة لتوزيع الخـيرات الماديـة. غير أن كـل تنوع هذه العـلاقات هـو في جوهـره انعكاس لشكـل للملكية محدد تاريخياً. ذلك أن شكل الملكية هو الذي يصف كيفيـة امتـلاك النـاس لـوسـائـل الانتـاج وللمنتـوجـات. فـإذا كـانت وسـائـل الانتـاج ملكـاً للمجتمع بأسره فـإن أعضاء هـذا المجتمع يصبحـون متساوين في علاقتهم بوسائل الانتاج وتقـوم فيما بينهم عـلاقات التعـاون والتعاضـد كأعضـاء جماعـة منتجـة واحدة. أما إذا كانت وسائل الانتاج ملكاً للأفراد إذا تحكمت بـوسائـل الانتاج فئة اجتـماعيـة وحـرم منهـا غيرها، فإن الملكية تـرتدي طـابعاً خـاصاً، وتنبثق في المجتمع حتماً علاقات السيطرة والخضوع.

إن صيحة عمر بن الخطاب «متى استعبدتم النـاس وقـد ولدتم أمهـاتهم أحراراً» تعـبر بكل عمق عن أن الناس لا يولدون عبيداً ولا أقنـاناً ولا عمـالاً أجراء. بـل هم يصبحون كـذلـك عنـدمـا يـدخلون في عـلاقـات الانتـاج العبوديـة أو الاقطاعيـة أو الرأسـماليـة، هـذه العلاقات التي تتكون بحكم سنن اجتماعيـة اقتصاديـة موضوعية قاهرة.

لإلغـاء أشكال الاستعبـاد والاستغلال هـذه لا بد من الغـاء أساسهـا الاجتماعي ـ الاقتصـادي: الملكيـة الخاصة لوسائل الانتاج. هذه هي قضية الاشـتراكية، وهذا هو جوهرها. وهذا حكم عام ينطبق عـلى جميع الحـالات (المذاهب، الأحـزاب، البلدان... الخ)، التي يـدور فيها الحـديث عن الاشـتراكيـة العلميـة(*)

(*) هناك بالطبع شكل من أشكال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج لا يتوافق مـع الاستغلال هـو شكل ملكيـة المنتجين الصغـار الذين يعملون في أملاكهم الخاصـة (الفلاحـون المالكـون الصغار والحـرفيون). غـير أن هذا الشكـل كان خـاضعاً دائـماً لنمط الانتاج السائد. ومع انتشار علاقات الانتاج الرأسمالية وتقدم الصناعة والانتاج الكبير بوجه عام لم يعد الانتاج الصغير قادراً على الصمود =

وبإرساء الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج يحل التناقض الأساسي للمجتمع الرأسمالي: التناقض بين الطابع الاجتماعي للقوى المنتجة والشكل الخاص للتملك، وتلغى القيمة الزائدة التي تشكل جوهر الاستغلال الرأسمالي، وينتهي اغتراب العمل فيتحول إلى حاجة انسانية أولية يستمتع الانسان بتلبيتها.

وفي ظل الاشتراكية، وللمرة الأولى في تاريخ المجتمع البشري تنفتح امكانية واقعية لمعرفة القوانين الاقتصادية والاجتماعية واستخدامها بصورة واعية ومنهاجية/ مخططة/ لصالح التقدم الاجتماعي. يقول انجلز «إن القوى الاجتماعية، على غرار قوى الطبيعة تعمل بصورة عمياء وقسرية وتدميرية طالما لم نعرفها ولم نحسب حسابها... ولكن ما أن يتم إدراك طبيعتها حتى يمكن أن تتحول في أيدي المنتجين المتحدين من آمرة شيطانية إلى خدم طائعين. والفرق هنا هو ذات الفرق بين قوة الكهرباء المدمرة في الصاعقة وبين الكهرباء المطوعة في جهاز التلغراف والقوس الكهربائي، ذات الفرق بين الحريق وبين النار التي تعمل في خدمة الانسان»[7]. والقانون الأساسي للمجتمع الاشتراكي يعبر عن «الضرورة الموضوعية لاشتراك جميع أعضاء المجتمع في عمل جماعي أكثر فأكثر نفعاً للمجتمع، والذي يؤدي إلى التعاظم المتسارع للثروات الاجتماعية لمصلحة زيادة رفاهية جميع أعضاء المجتمع وتطورهم الشامل»[8] أو هو الذي يعبر عن «تأمين الرفاهية الأكمل فالأكمل والتطور الشامل الحر لجميع أفراد المجتمع عن طريق الانماء المتواصل للانتاج الاجتماعي وتحسينه باطراد»[9]. كما تحكم تطور المجتمع الاشتراكي قوانين اقتصادية ـ اجتماعية أخرى لعل أهمها قانون التطور المنهاجي المتناسق للاقتصاد الوطني، ومبدأ التوزيع بحسب كمية ونوعية العمل، والتقليص المتواصل للفروق بين المدينة والريف وبين العمل الذهني والعمل اليدوي... الخ.

ضمن هذه القانونيات العامة تتعدد الطرق والوسائل والأشكال والوتائر(*).

السلطة السياسية الاشتراكية:

إن الظفر بالسلطة السياسية هو الذي يؤمن للطبقة الجديدة الصاعدة إمكانية القضاء على علاقات الانتاج القديمة وتوطيد سيادة العلاقات الجديدة. وهذا معنى تأكيدات لينين أن السياسة «تعلو على الاقتصاد» وأنها «التعبير الأكثف عن الاقتصاد». فالطبقة التي تشغل وضع السيطرة والقيادة في الاقتصاد تسيطر كذلك على السياسة أي على سلطة الدولة. والدولة في المجتمع الطبقي هي المؤسسة الأساسية في البناء الفوقي.

= فتحول معظم المالكين الصغار إلى عمال أجراء. ومن ناحية أخرى تفرض القوانين الداخلية للرأسمالية على المنتجين الصغار الاندماج في السوق الرأسمالية (شراء المواد الأولية وبيع المنتجات) بحيث لا يمكنهم التحرر من علاقات الاستغلال الرأسمالي. ومن الناحية النظرية لا شيء يمنع من وجود هذا الشكل من التملك الصغير في ظل الاشتراكية أي في ظل سيادة كاملة لعلاقات التملك والتبادل والتوزيع الاشتراكية. هنا لا يمكن لهذا الشكل من التملك الخاص أن يكون مستغلاً. غير أن التقدم العلمي التقني، وانتشار المؤسسات الضخمة في جميع الميادين الاقتصادية يجعل هذا القطاع/ الصغير/ هامشياً جداً بحيث يمكن صرف النظر عن البحث فيه.

(*) يمكن هنا ذكر بعض الأمثلة حول تعدد طرق وأشكال الانتقال إلى توطيد علاقات الانتاج الاشتراكية. فعملية تحويل علاقات الانتاج في المجتمع إلى علاقات الاشتراكية يمكن أن تتم مباشرة في بعض القطاعات (كالمصارف والتأمين والصناعة الكبرى والتجارة الخارجية مثلاً)، وتدريجياً، وربما ببطء شديد في قطاعات أخرى (كالزراعة والتجارة الداخلية).

في المجتمع الصناعي المتقدم نسبياً يجري التركيز على تأميم الصناعة بالدرجة الأولى، أما في المجتمع الذي ما تزال فيه =

بواسطتها تستطيع الطبقة السائدة اخضاع المجتمع لمصالحها وإرادتها عن طريق جهاز الدولة الذي يتضمن الأدوات المادية للسلطة أي الجيش والشرطة وأجهزة الأمن والسجون، كما يتضمن الجهاز التشريعي الذي يضفي على الهيمنة الطبقية الصبغة القانونية الشرعية. وتستخدم الدولة أجهزة الاعلام ووسائل الثقافة المختلفة لنشر ايديولوجيا الطبقة السائدة وضمان هيمنتها المعنوية.

غير أن آلية ظهور الدولة الاشتراكية، وكذلك طبيعتها ووظائفها تميزها تمييزاً جذرياً عن جميع الدول السابقة. فمن المعروف أن الثورة الاجتماعية تكرِّس انتصار نمط الانتاج الجديد الذي نما في أحشاء النظام القديم، وعندما تحقق الطبقة السائدة في النمط الجديد انتصارها السياسي أي عندما تقيم دولتها الخاصة يكون قد تم الانتقال من تشكيلة اجتماعية اقتصادية إلى أخرى. فالسيادة السياسية تكون تتويجاً للسيادة الاقتصادية التي تكون قد تحققت تدريجياً، لا بنمو القوى المنتجة التي تدخل في تناقض مع علاقات الانتاج القديمة وحسب، بل بظهور ونمو علاقات انتاجية جديدة مناسبة للقوى المنتجة النامية في أحشاء العلاقات القديمة، في ظل التشكيلة المتراجعة.

أما علاقات الانتاج الاشتراكية فلا يمكن أن تنشأ في أحشاء العلاقات الرأسمالية. إن البناء الفوقي الرأسمالي، وبخاصة الدولة الرأسمالية، لا يمكن أن تسمح بظهور العلاقات الاشتراكية التي تقوض أسس الرأسمالية ذاتها. وفي هذا تكمن خاصية الثورة الاشتراكية بين جميع الثورات الاجتماعية الأخرى. إنها ليست تتويجاً لانتصار علاقات انتاجية كانت قد نشأت وتطورت حتى صارت قادرة على تحقيق السيادة السياسية، بل هي نقطة البدء في إقامة العلاقات الجديدة. بكلمات أخرى: **إن قيام السلطة السياسية الاشتراكية، قيام الدولة الاشتراكية هو شرط أولي لنشوء وتوطد علاقات الانتاج الاشتراكية.**

وهذه أيضاً سنّة عامة، قانون عام، لجميع الحالات التي يدور فيها الحديث عن الاشتراكية العلمية. ولكن ما هي الدولة الاشتراكية؟ ما هو طابعها الطبقي؟ وما هي أشكالها؟

إن مضمون الثورة الاشتراكية (الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وما يرافقها من علاقات انتاجية استغلالية وإقامة علاقات الانتاج الاشتراكية) يحدد القوى المحركة لهذه الثورة والطابع الطبقي لدولتها. فالطبقات الاجتماعية التي تمثل الثورة الاشتراكية مصالحها هي الطبقات والفئات المستغلة (بفتح الغين) المحرومة من ملكية وسائل الانتاج، وعلى رأس هذه الطبقات الطبقة العاملة (البروليتاريا). إن الخصائص الاجتماعية التي تتمتع بها الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية (هي المنتجة للقسم الأعظم من المنتوج الاجتماعي، لا تملك سوى

= الصناعة فتية محدودة النطاق فيولي الاهتمام الأكبر لتأسيس قطاع عام صناعي يشكل القاعدة المادية الأساسية للانتقال إلى الاشتراكية. وفي المجتمعات التي يشكل فيها الفلاحون أغلبية العاملين، ويعتبر القطاع الزراعي القطاع الانتاجي الأساسي لا بد من توجيه الاهتمام الرئيسي نحو تطوير وسائل الانتاج الزراعية وأساليب العمل، والبحث الدؤوب عن أشكال علاقات الانتاج الانتقالية الملائمة لكل من المناطق الزراعية. . .

وفي المجتمعات التي يهيمن فيها الرأسمال الأجنبي، أو يشكل مراكز هامة في الاقتصاد فإن المهمة الأولى على جدول أعمال الانتقال إلى الاشتراكية تكون إضعاف مواقع هذا الرأسمال ثم تصفيته نهائياً. . .

إن طرق وأشكال ووتائر تثبت علاقات الانتاج الاشتراكية متعلقة بالمرحلة التاريخية التي تجري فيها عملية الانتقال، وبالخصائص التاريخية المميزة للشعوب والأمم المتخلفة، وكذلك بعدد كبير من العوامل الموضوعية والذاتية.

قوة عملها وبالتالي لا تخسر شيئاً في الثورة الاشتراكية، تتجمع بأعداد كبيرة في المصانع والمؤسسات الانتاجية وتتعامل مع الآلة والتكنولوجيا مما يسهل انتشار الأفكار الاشتراكية في صفوفها. . . الخ).

هذه الخصائص تجعل من الطبقة العاملة القائد الاجتماعي للثورة الاشتراكية. لكن هذه الطبقة لا تمثل مصالحها وحدها بل مصالح جميع الكادحين الآخرين الذين يطولهم الاستغلال الرأسمالي (وقبل الرأسمالي): الفلاحين (المحرومين من الأرض والمالكين الصغار) وصغار المنتجين في المدينة والجمهرة العامة من المثقفين والموظفين وغيرهم من الكادحين بأيديهم وأدمغتهم. هكذا تكون هذه الطبقات والفئات الاجتماعية مجتمعة، متحالفة، القوى المحركة للثورة الاشتراكية، وهي التي تمثل الدولة الاشتراكية مصالحها الطبقية.

وهذه هي الدولة التي أطلق عليها ماركس وانجلز ومن ثم لينين اسم «دكتاتورية البروليتاريا». هذه التسمية أثارت، وما تزال تثير، جدلاً ومناقشات موسعة سواء في صفوف الماركسيين أنفسهم أو بينهم وبين التيارات الأخرى. ولكن إذا بحثنا في مضمون الدولة الاشتراكية وطابعها الطبقي تزول أسباب الخلاف. تنشأ الاعتراضات على «دكتاتورية البزوليتاريا» من مصطلح «الدكتاتورية» ذاته الذي يبدو وكأنه مناقض للديمقراطية. فلقد كرّس العلم الاجتماعي السياسي البرجوازي هذا الفهم الشائع لكل من المصطلحين. والواقع أن كل «ديمقراطية» كانت تحمل في طياتها «دكتاتورية» طبقة معينة. إن الديمقراطية التي تحدث عنها اليونانيون القدماء هي في جوهرها دكتاتورية الأسياد، والديمقراطية البرجوازية هي من حيث المضمون دكتاتورية البرجوازية، إنها شكل للتنظيم السياسي للمجتمع الرأسمالي يمكن تكييفه دائماً لحماية الملكية الخاصة الرأسمالية. **وهكذا تكون «دكتاتورية البروليتاريا» هي ذاتها الديمقراطية الشعبية، ديمقراطية (أو دكتاتورية) العمال والفلاحين وجميع الكادحين**. وهي لأول مرة في التاريخ، دكتاتورية الأغلبية ضد الأقلية.

غير أن «دكتاتورية البروليتاريا» ليست ضرورية إلاّ في المرحلة الأولى من البناء الاشتراكي. هي ضرورية لمواجهة المقاومة المتعددة الأشكال التي ستبديها لا محالة الطبقات الاجتماعية المتضررة من الثورة الاشتراكية، هي «لا تعني غير الانتقال إلى القضاء على كل الطبقات، إلى المجتمع الخالي من الطبقات. . .»[10] كما يقول ماركس.

ومتى تم بناء هذا المجتمع، ستزول الحاجة إلى دكتاتورية البروليتاريا، وستصبح «الدولة» دولة المجتمع بأسره. بل إن هذه «الدولة» ستكون مختلفة جذرياً عن كل الدول السابقة، حيث ستتخلى عن أهم وظيفة من وظائف تلك الدول وهي وظيفة تكريس وتدعيم سلطة الطبقة المسيطرة، وحماية مصالحها، ووضع وتنفيذ التشريعات التي تضمن استمرار هيمنتها الطبقية. ستقتصر وظائف الدولة الجديدة على حماية أراضي البلاد من الاعتداءات الخارجية، وحماية النظام العام، وبعض الوظائف الاقتصادية والادارية. وهذا هو بالضبط معنى «اضمحلال الدولة» الذي تحدث عنه ماركس وانجلز ولينين في أكثر من مكان، والذي كثيراً ما فهم فهماً سطحياً بدائياً مشوَّهاً أساء إلى نظرية الدولة في الاشتراكية العلمية.

- 4 -

عندما يتم القضاء على جميع الطبقات الاجتماعية، عندما يقضى على كل أشكال استغلال الإنسان للإنسان، تكون قد تحققت لأول مرة في تاريخ الانسانية الديمقراطية الحقيقية، ديمقراطية الناس

جميعاً، ديمقراطية خالية من أي شكل من أشكال الدكتاتورية.

لكن هذه عملية تاريخية طويلة معقدة لا تتم بين ليلة وضحاها. فما هي الأشكال الممكنة لسلطة الدولة الاشتراكية، ما هي أشكال الانتقال إلى المجتمع الخالي من الطبقات؟ **هنا ننتقل من العام إلى الخاص، من السنّة العامة لجميع المجتمعات إلى الخصائص المميزة لكل مرحلة تاريخية، لكل شعب، لكل أمة.**

لعل أول ما يجدر الالتفات إليه لدى البحث في تعدد أشكال الانتقال إلى الاشتراكية هو طابع المرحلة التاريخية التي يجري فيها الانتقال.

لنعد بالذاكرة إلى الاستنتاجين المختلفين اللذين وصل إليهما كل من ماركس وانجلز من جهة ولينين من جهة أخرى حول مكان انتصار الثورة الاشتراكية الأولى ونطاقها.

لقد عاش ماركس وانجلز في مرحلة الرأسمالية قبل الاحتكارية. ولم تكن الظروف المادية الموضوعية لقيام الثورة الاشتراكية قد نضجت بعد. ولذا رأيا أن هذه الثورة ستنتصر أولاً في البلدان الأكثر تطوراً من الناحية الاقتصادية وأنها لا يمكن أن تنتصر في بلد واحد بل لا بد من تضافر جهود البروليتاريا في جميع البلدان الرأسمالية المتطورة. فهذه الثورة كما قال انجلز «لن تكون وطنية وحسب، بل ستجري كذلك في آن واحد في جميع البلدان المتمدنة، أي على الأقل في بريطانيا وأميركا وفرنسا والمانيا»[11]. كانت هذه الموضوعة صحيحة بالنسبة لمرحلة الرأسمالية قبل الاحتكارية لأنها كانت مستخلصة من الشروط التاريخية لذلك العهد.

أما عندما دخلت الرأسمالية المرحلة العليا من تطورها، مرحلة الامبريالية، فقد تم الانتقال إلى عهد تاريخي جديد، عهد نضج فيه كل نظام الرأسمالية لأجل الثورة الاشتراكية.

ومن هنا وصل لينين إلى الاستنتاج بأن الامبريالية هي التحضير المادي الأكمل للثورة الاشتراكية، وأنه لم تبق هناك أي درجات وسيطة من التطور التاريخي بين رأسمالية الدولة الاحتكارية وبين الاشتراكية.

وفي عصر الإمبريالية تصبح المسألة القومية هي مسألة تحرر الشعوب المضطّهدة في المستعمرات من نير الإمبريالية فتنمو بهذا القوى الثورية المعادية للإمبريالية مما يسهل انتصار البروليتاريا على البرجوازية. ومن هنا استنتج لينين إمكانية تحويل الثورة البرجوازية الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية بحيث يمكن تطوير التحويلات البرجوازية الديمقراطية بلا انقطاع، وتعميقها إلى أن تنتقل إلى ثورة اشتراكية.

ومن ناحية أخرى يؤزم قانون تفاوت التطور الاقتصادي والسياسي بين الدول الامبريالية ومستعمراتها تناقضات الرأسمالية، ويضعف بالتالي جبهة الامبريالية بحيث يجعل من الممكن اختراق السلسلة الامبريالية في أضعف حلقاتها. والحلقة الأضعف لا توجد بالضرورة في البلد الذي بلغت فيه الرأسمالية أعلى درجات تطورها بل في البلد الذي توجد فيه طبقة عاملة ثورية منظمة واعية قوية لديها حلفاء جديون، وبلغت فيه الفئة العليا القائدة من الطبقات السائدة أكثر ما يكون من الضعف والعزلة.

وهكذا خلص لينين إلى القول باستحالة انتصار الثورة الاشتراكية في جميع البلدان دفعة واحدة وبإمكان انتصار الثورة بادىء ذي بدء في بضعة بلدان وحتى في بلد واحد بمفرده.

هذا الاستنتاج الذي صاغه لينين عام 1915 أثبتت التجربة التاريخية صحته بانتظار أول ثورة اشتراكية في التاريخ عام 1917.

بعد انتصار ثورة اكتوبر ثم قيام المنظومة الاشتراكية العالمية دخلت البشرية عهداً تاريخياً جديداً يطرح خيارات جديدة أمام الشعوب الراغبة في بناء الاشتراكية. صار ممكناً تجاوز المرحلة الرأسمالية للتطور والانتقال إلى الاشتراكية حتى في تلك البلدان التي لم تتطور فيها الرأسمالية، ولم تنشأ فيها طبقة عاملة قوية منظمة. أي صار ممكناً بناء الاشتراكية بدون «دكتاتورية للبروليتاريا» المحلية، في الدولة المعنية بل اعتماداً على البروليتاريا المنتصرة في بلدان أخرى. في جمهورية منغوليا الشعبية مثلاً لم تكن البروليتاريا موجودة أصلاً عندما بدأت فيها عملية الانتقال إلى الاشتراكية.

لقد اعتمدت هذه العملية على البروليتاريا المنتصرة في الاتحاد السوفييتي. فكما كانت الرأسمالية قد تحولت إلى منظومة عالمية تحكمها قوانين عامة، صارت الاشتراكية كذلك منظومة عالمية واحدة تحكم مسيرتها وعلاقاتها قوانين عامة.

- 5 -

واليوم، في الربع الأخير من القرن العشرين، مع احتدام الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية على الصعيد العالمي، ومع اشتداد شراسة الامبريالية في محاولة إحكام الحصار على الشعوب الضعيفة، مع الهيمنة المتزايدة للاحتكارات الرأسمالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات، وتزايد تبعية البلدان المتخلفة للنظام الرأسمالي العالمي وتعاظم الهوة بين مركز هذا النظام وأطرافه، مع تراجع أهمية الطبقات والفئات الاجتماعية المرتبطة بالانتاج الوطني في البلدان المتخلفة وتزايد حجم وأهمية الفئات المرتبطة بالنشاط الطفيلي وسيادة قيم وأنماط سلوك المجتمع الاستهلاكي التابع...

ما هي السبل الممكنة لبناء الاشتراكية في البلدان المتخلفة؟ ما هي القوى الاجتماعية القادرة على شق طريق السير نحو الاشتراكية فيها؟ ما هي السلطة السياسية التي يمكن أن تحمل أجنّة السلطة الاشتراكية في هذه البلدان؟

لا أظن أن أحداً يتوقع مني إجابةً شافية عن هذه الأسئلة. لكني مع ذلك أريد أن أفتح باب المناقشة حول هذه المسألة الشائكة.

يبدو لي أن **التناقض الرئيسي في البلدان المتخلفة (المسماة بالنامية) في المرحلة الراهنة هي التناقض بين الطبقات والفئات الاجتماعية المرتبطة بأنماط نشاط الرأسمال الأجنبي وبين بقية الطبقات والفئات الاجتماعية التي تتعارض مصالحها مع كافة أشكال الهيمنة الأجنبية. وإن حلّ هذا التناقض لصالح التحرر من التبعية للنظام الرأسمالي العالمي هو الخطوة الأولى الحاسمة التي لا بد منها من أجل الاتجاه نحو الاشتراكية.**

إن أهمية طابع السلطة السياسية للدلالة على مضمون أي تحولات اقتصادية أو اجتماعية نابعة من أبعاد وعمق وشمولية تبعية هذه البلدان للاقتصاد الامبريالي[12]. ويجب أن نعيد التذكير هنا بعدم امكانية نشوء العلاقات الاشتراكية في أحشاء العلاقات الرأسمالية. العلاقات الرأسمالية هنا هي العلاقات الرأسمالية العالمية، علاقات الهيمنة ـ التبعية. ففي ظل هذه العلاقات لا مجال للحديث عن أية علاقات اشتراكية. إن العلاقات الرأسمالية/ العالمية/ المهيمنة ستخنق حتماً أية أجنّة للعلاقات الاشتراكية قد تنشأ في كنفها. ولذا فإن الخطوة الأولى الحاسمة في أي بلد نام يريد بدء السير باتجاه الاشتراكية هي العمل على التخلص من هيمنة العلاقات الرأسمالية العالمية على اقتصاده. وهذه الخطوة لا يمكن أن تتم في الظروف العالمية الراهنة إلاّ بالتعاون الوثيق المتعدد الوجوه مع بلدان المنظومة

الاشتراكية، التعاون الاستراتيجي العميق والبعيد المدى وليس «التعاون» في الخطب والتعليقات الصحفية، أو حتى التعاون في بعض الميادين السياسية والعسكرية مثلاً.

إن التخلص من التبعية يتطلب إقامة علاقات (اقتصادية بالدرجة الأولى) مع البلدان الاشتراكية، تؤدي في النهاية إلى جعل القانونيات الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة في البلد النامي هي القانونيات الاشتراكية وليس الرأسمالية.

وهذه بالطبع مهمة شديدة التعقيد. فمن ناحية يجب الأخذ بالحسبان قدرة الدول الاشتراكية، وبخاصة الاتحاد السوفييتي، على تلبية متطلبات البلد الراغب في التحرر من التبعية. إن لهذه القدرة حدوداً يجب معرفتها، بل دراستها دراسة معمقة من خلال فهم ظروف المباراة مع النظام الرأسمالي العالمي وسباق التسلح الذي يفرض على المنظومة الاشتراكية. ومن ناحية أخرى هناك مسألة أنماط الحياة والسلوك والتفكير التي كوَّنها ويعيد تكوينها باستمرار نظام التبعية. إن تغيير هذه الأنماط من أهم شروط نجاح التعاون مع البلدان الاشتراكية، وهذا التغيير يتطلب دراسة تلك الأنماط بكل جدية كما يتطلب نضالاً يومياً دؤوباً بين الجماهير. والمسألة الأهم في قضية التعاون مع المنظومة الاشتراكية هي المتعلقة بطابع السلطة السياسية القادرة على تحقيق هذا التعاون. هنا لا بد من العودة إلى خصوصية البنية الطبقية للبلد المعني لدراسة واقع الطبقات الاجتماعية والعلاقات بينها. لا بد من دراسة وضع الطبقة العاملة من حيث واقعها الموضوعي (عددها، توزعها، ميادين عملها...الخ)، وخصائصها الذاتية (وعيها وتنظيمها)، وأوضاع حلفاء هذه الطبقة وبخاصة الفلاحين الذين ما زالوا يشكلون أكثرية سكان معظم البلدان النامية. ولعل واقع المثقفين المدنيين والعسكريين/ ضباط الجيش/ يلعب دوراً أساسياً في تحديد امكانيات قيام سلطة سياسية قادرة على تحرير البلاد من التبعية للنظام الرأسمالية العالمي وإقامة علاقات متزايدة الاتساع والعمق مع المنظومة الاشتراكية العالمية.

ما هي الامكانيات الواقعية للتخلص من التبعية في كل بلد، وفي كل مرحلة، وفي ظل كل نظام سياسي؟ ما هي طرق ووسائل وأساليب هذا التحرر؟ بأي القطاعات نبدأ وأيها نؤجل؟ هل يتطلب الأمر انقلاباً جذرياً ثورياً ينهي دفعة واحدة كل علاقة بالنظام الرأسمالي العالمي، أم لا بد من خطوات تدريجية ثابتة تؤدي في النهاية إلى الغرض المطلوب؟

الإجابات عن هذه الأسئلة وكثير غيرها تتعلق، مرة أخرى، بخصائص كل حالة على حدة: بالمرحلة التاريخية وميزان القوى العالمي والمحلي، بالخصائص الاجتماعية التاريخية المميزة لكل أمة، وحتى بخصائص الأفراد الذين يتولون قيادة عملية التغيير.

إن الاشتراكية العلمية لم تضع يوماً أمامها مهمة الكشف عن أشكال المستقبل السياسية. إنه «لمن الخطأ والخرافة التقيد بتحديد صارم لهذه الأشكال» على حد تعبير لينين. النظرية تتنبأ بجوهر التطور، بسنته العامة. أما التفاصيل، أما الأشكال والطرق والوتائر فستكون متنوعة جداً لأن الظروف الموضوعية الملموسة متنوعة جداً، وهي تزداد تنوعاً مع عملية التقدم الاجتماعي الصاعدة أبداً.

وبعد، هل أجبت عن السؤال الأساسي المطروح في بداية هذا البحث؟

كانت الاجابة جزئية بالتأكيد. فما تزال هناك موضوعات كثيرة لا بد من معالجتها قبل أن نكون قد أجبنا عن سؤال: ما هي الاشتراكية؟

وإذا كنا قد أوضحنا السنن العامة للاشتراكية

العلمية فما زال علينا أن نوضح الكثير. ولعل أهم ما يتطلب الايضاح هو المسألة التالية التي أطرحها أمام المفكرين والباحثين لمناقشتها وإغناء البحث فيها:

بما أن عملية بناء المجتمع الاشتراكي عملية تاريخية، طويلة، معقدة، بما أنها «صف طويل من الانتقالات» كما قال ميخائيل غورباتشوف في تقريره الأخير في الجلسة الاحتفالية بمناسبة الذكرى السبعين لثورة اكتوبر، **فمتى، وعند أية نقطة من تطور المجتمع يمكننا القول إن عملية بناء الاشتراكية قد بدأت؟ متى يمكننا القول إن تحولات اجتماعية ـ اقتصادية معيّنة هي ذات طابع اشتراكي، أو أن سلطة سياسية معينة هي ذات طابع اشتراكي؟**

إن كثيراً من رجال الفكر والسياسة في البلدان المتخلفة (المسماة بالنامية) يجبون الركض إلى الأمام. فيطلقون اسم «الاشتراكية» على تحولات بعيدة جداً عن الاشتراكية، رغم أنها قد تكون فائقة الأهمية لتحقيق التقدم الاجتماعي، وربما لتمهيد الطريق أمام التحولات الاشتراكية فعلاً. حتى الاصلاح الزراعي الجزئي الذي يؤدي إلى توزيع بعض أراضي الملاكين الكبار على الفلاحين، ويؤدي من حيث النتيجة النهائية إلى تدعيم العلاقات الرأسمالية في الريف، يسمى في عدد من البلدان إجراءً اشتراكياً.

«إن الإعلان عن الاشتراكية قبل الأوان يرسخ المواقع السياسية والايديولوجية لخصوم التوجه الاشتراكي. فهم يحاولون أن يستخدموا في حملتهم المعادية للاشتراكية الصعوبات التي تواجهها بلدان التوجه الاشتراكي على طريقها. ويزعق أنصار الثورة المضادة «تلك هي اشتراكيتكم». أما في واقع الأمر فإن غالبية هذه الصعوبات تنجم على وجه التدقيق، ليس عن أن الاشتراكية قد بنيت، بل عن أن دولة التوجه الاشتراكي لا تزال في بداية إقامة المقدمات من أجل بناء الاشتراكية»[13].

ليس في العملية التاريخية حدود صارمة بين مرحلة وأخرى. ومن الممكن، بل غالباً ما يتداخل انجاز مهام مرحلة تاريخية بمهام مرحلة تاريخية أخرى. وفي البلدان النامية تتداخل بالتأكيد مهام الثورة الوطنية الديمقراطية مع مهام الثورة الاشتراكية. ولكن من المؤكد أيضاً أنه ما يزال أمام البلدان النامية، بما فيها البلدان التي ترغب في التوجه نحو الاشتراكية، مهام كبرى قبل بدء عملية الانتقال إلى الاشتراكية: مهام التحرر من التبعية، وتجاوز التخلف، وبناء المقومات المادية اللازمة للانتقال إلى الاشتراكية.

الحواشي

(1) ف. انجلز، الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية، في ماركس وانجلز، مختارات في /4/ مجلدات، الطبعة العربية، موسكو، 1970، المجلد 3، ص 95.

(2) انظر: مهدي عامل، مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، بيروت، 1980، ص 10.

(3) انجلز، المصدر السابق، ص 106.

(4) ب. ن فيدوسييف وآخرون، أسس الشيوعية العلمية، (بالروسية) موسكو، 1966، ص 4.

(5) لينين، مختارات في /10/ مجلدات، موسكو، المجلد 6، ص 209.

(6) الموسوعة الفلسفية السوفييتية (بالروسية)، المجلد الرابع، موسكو، 1967، ص 385.

(7) ماركس وانجلز، المؤلفات، الطبعة الروسية الرابعة، المجلد /20/، ص 290-291.

(8) مجموعة من المؤلفين السوفييت بإشراف ي. ف. لوغينوف، الاقتصاد السياسي، (بالروسية)، موسكو، 1970، المجلد الثالث، ص 162.

(9) يوري بوبوف، دراسات في الاقتصاد السياسي ـ الاشتراكية وقضايا التوجه الاشتراكي، الطبعة العربية، موسكو، 1985، ص 69-70.

(10) ماركس وانجلز، المؤلفات، المجلد /28/، ص 427.

(11) المصدر السابق، المجلد /4/، ص 334.

(12) حول أشكال التبعية وآثارها الاجتماعية في الوطن العربي انظر بحثنا: «التبعية عقبة أساسية في طريق تحقيق الوحدة العربية» في كتاب «الندوة الفكرية الأولى حول الوحدة العربية» منشورات مكتب الاعداد القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق 1986، ص 232-261.

(13) يوري بوبوف ـ المصدر المذكور، ص 271.